



WHA39.15

جصع ٣٩-١٥

جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون

15 May 1986

١٥ مايو/ يار ١٩٨٦

البند ٢٠-٢٠ من جدول الأعمال

الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ :

الآثار المترتبة على الحالة الاقتصادية العالمية

جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون ،

اذ تضع فى اعتبارها القرار جصع ٣٨-٢٠ ،

واذ تذكر بأن المبدأ الأساسى المبين فى ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية هو أن " الصحة هى حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا ، لا مجرد انعدام المرض أو العجز " ،

واذ تذكر أيضا بأنه فى ضوء الهدف الدستورى للمنظمة ، وعلان ألما آتآ والقرارات جصع ٣٠-٤٣ و جصع ٣٢-٣٠ و جصع ٣٣-٢٤ ، اعتمدت جمعية الصحة العالمية ، فى القرار جصع ٣٤-٣٦ ، الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ كما اعتمدت جميع القرارات الملائمة بشأن التعاون الفنى بين البلدان النامية / التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ،

وبعد دراسة التقرير المؤقت للمدير العام عن الآثار المترتبة على الحالة الاقتصادية العالمية (١) ،

واذ تلاحظ أن التقرير ، مهما كان مؤقتا ، يقر بأن الأزمة الاقتصادية الواسعة النطاق قد أدت الى هبوط فى مستويات المعيشة فى كثير من البلدان وأثارت بطالة خطيرة وسياسات تقشف قاسية نتجت عنها فى بعض البلدان زيادة عامة فى الفقر وتخفيضات لا يستهان بها فى الميزانيات الصحية ،

واذ تدرك أن الأزمة التى تواجه الاقتصاد العالمى ، والتى تعود بالضرر على البلدان النامية ، قد تفاقمت بالارتفاع المستمر فى الديون الخارجية وتدهور موازين التجارة من بين عوامل أخرى ، وأصبحت تشكل خطرا على امكانية بلوغ هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ،

واذ تذكر بأهمية النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى التغلب على تأثيرات الأزمة الاقتصادية الحالية ،

واذ تقلقها الاتجاهات الحالية فى التعاون الخارجى المتعدد الأطراف والثنائى على السواء كما يلاحظ فى تقرير المدير العام ، مما يشير الى أن القطاع الصحى لا يحظى بالأهمية الضرورية ،

١- تحث الدول الأعضاء على :

(١) أن تعبئ جميع جهودها لتجنب التخفيض فى ميزانياتها الوطنية المتاحة للخدمات الصحية والأنشطة المرتبطة بالصحة بغية تحقيق الأهداف المبينة فى الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ،

(٢) وأن تزيد من تطوير استراتيجياتها الوطنية الخاصة بتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، بالقيام بين جملة أمور ، بوضع خطط محسوبة التكاليف كلما كان ذلك ممكنا عمليا ، وذلك بأكثر الأساليب واقعية فى حدود الموارد التى يتوقع أن تكون متاحة ، مع التركيز خصوصا على الرعاية الصحية الأولية ،

(٣) وأن تتقصى جميع مصادر التمويل الممكنة ، بما فى ذلك اعادة توزيع الموارد الموجودة ،

٢- وتدعو جميع البلدان النامية على تكثيف جهودها الرامية الى الزيادة من تعزيز التعاون الفنى والتعاون الاقتصادى فيما بينها بغية التغلب على الوضع الاقتصادى الحرج الراهن ، وبالتالى الاسهام ، على وجه الخصوص ، فى تنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتوفير الصحة للجميع ،

٣- وتناشد البلدان المتقدمة أن تزيد من تعاونها مع البلدان النامية ومعونتها لها فى تنفيذ خططها الصحية ، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما فى ذلك منظمة الصحة العالمية ،

٤- وتدعو المنظمات والوكالات العاملة فى مجال التعاون الدولى الى زيادة مساعدتها للاستراتيجيات الصحية الوطنية للبلدان النامية ،

٥- وتسترعى انتباه منظمات التمويل الدولية الى ضرورة مراعاة الظروف الخاصة فى كل حالة بعينها ، وتطبيق معايير العدالة الاجتماعية لدى وضع سياسات التكيف تفاديا لحدوث تدهور فى صحة الناس ،

٦- تطلب الى المدير العام :

(١) أن يواصل دراسة انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الصحة بغية استكمال التقرير المؤقت الراهن وتقديم توصيات الى جمعية الصحة العالمية الأربعين ،

(٢) وأن يرصد اتجاهات التعاون الخارجى المقدم للقطاع الصحى فى البلدان النامية من جميع المصادر ، ويقوم ، فى هذا الصدد ، بدعوة البلدان والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية ووكالات أو منظمات التعاون المتعدد الأطراف الى زيادة دعمها للاستراتيجيات الصحية الوطنية فى اطار الخطط الانمائية العامة للبلدان النامية ،

(٣) وأن يواصل دعم البلدان فى تخطيطها المالى من أجل الصحة من خلال توفير التعاون الفنى وتشجيع التدريب على السواء .

الجلسة العامة الرابعة عشرة ، ١٥ مايو/أيار ١٩٨٦

ج ٣٩/المحاضر الحرفية/١٤

= = =